الصباح الاقتصادية
12
العدد 2556 - السنة التاسعة
الثلاثاء 27 ذي القعدة 1437 - الموافق 30 أغسطس 2016
Tuesday 30 August 2016 - No.2556 - 9th Year

بواقع 25 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي

«الوطني»: تراجع المبيعات العقارية في يوليو إلى أدنى مستوى خلال أربع سنوات

قال بنك الكويت الوطني ان مبيعات القطاع العقاري في الكويت سجلت مزيدا من التراجع في يوليو الماضي مبينا ان العوامل الموسمية ساهمت في تباطؤ المبيعات الى ادنى مستوى في اربع سنوات.

وذكر «الوطني» في تقريره الاقتصادي الصادر امس الاثنين عن سوق العقار ان إجمالي المبيعات العقارية في كافة القطاعات بلغت 1,45 مليار دينار منذ بداية السنة المالية متراجعا بواقع 25 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

واضاف ان مبيعات قطاعي العقار السكني والاستثماري شهدت تراجعا بنحو الثلث منذ بداية السنة المالية مقارنة بالعام الماضي في حين ارتفعت مبيعات قطاع العقار التجاري خلال العام.

وأوضح ان مبيعات العقار السكني لا تزال تواجه العديد من الضغوطات الناجمة عن العوامل الموسمية فقد سجل القطاع 196 صفقة متراجعا بواقع 26 في المئة خلال الشهر الماضي بينما تراجعت قيمة المبيعات بواقع 29 في المئة على اساس شهري لتصل إلى 62,9 مليون دينار.

وقال (الوطني) ان صفقات وقيمة مبيعات هذا القطاع لا تزال منخفضة مقارنة بمستوياتها في العام الماضي بواقع 22 في المئة موضحا أن عدد الصفقات وقيمة المبيعات قد بلغت اقل مستوياتها في شهري أبريل ويوليو الماضيين خلال العام الحالي.

وبين ان اسعار العقار السكني استمرت بالتراجع خلال شهر يوليو الماضي فقد شهدت ركودا نسبيا بواقع 0,9 في المئة على أساس سنوي موضحا ان التراجع بدأ منذ أن بلغ أعلى مستوى له في شهر يناير 2015.

واضاف أن اسعار الأراضي السكنية تراجع خلال شهر يوليو بواقع 5,4 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 183,6 نقاط وشهد تحسنا طفيفا خلال الشهر موضحا ان الاراضي السكنية كانت اول قطاع يسجل تراجعا في الاسعار خلال العام 2015 إلا انها قد بدأت بالاستقرار نسبيا.

وذكر ان قوة مبيعات الشقق استمرت في إنعاش نشاط الصفقات في قطاع العقار الاستثماري فقد شكلت صفقات الشقق الفردية الاستثمارية 64 في المئة من نشاط المبيعات في هذا القطاع بينما تراجع إجمالي مبيعات القطاع إلى نصف مستواه الذي سجله في يوليو من العام الماضي ليصل إلى 61 مليون دينار.

واشار الى ان اسعار المباني الاستثمارية تراجعت إلى مستواه الذي سجله في الربع الرابع من العام 2014 مبددا بذلك ما كسبه منذ بداية السنة فقد استقر المؤشر خلال شهر يوليو الماضي عند 192 نقطة متراجعا عن مستوى 200 لأول مرة منذ أكتوبر من العام 2014 وبواقع 15,8 على أساس سنوي وذلك بعد أن حقق ارتفاع طفيف في مطلع العام الحالي واستقر المتوسط السنوي للمؤشر عند 208,9 نقاط بدعم من الزيادات في الفترة من يناير حتى أبريل الماضيين.

وبين ان مبيعات قطاع العقار التجاري في يوليو الماضي تراجعت بعد أن شهدت انتعاشا لعام كامل فقد بلغ إجمالي مبيعات القطاع 20,4 ملايين دينار متراجعا بواقع 34,7 في المئة على أساس سنوي.

«الوطني»

وسط تدنٍ كبير في السيولة المحصلة من مسار الأداء العام وتركيز أكبر على الأسهم متدنية القيمة

البورصة أغلقت في المنطقة الحمراء

البورصة

أسدل سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تعاملات جلسة امس الاثنين على انخفاض على صعيد المؤشرات الرئيسية الثلاثة وسط تدن كبير في السيولة المحصلة من مسار الأداء العام وتركيز أكبر على الأسهم متدنية القيمة التي لا تتخطى اسعارها الـ 50 فلسا.

وكان لافتا من منوال حركة السوق منذ البداية حتى قرع جرس الإغلاق للجلسة أن سادت المضاربات السريعة وعمليات جني الأرباح على الأسهم التي كانت شهدت ارتفاعات ملحوظة خلال الجلسة السابقة ما انعكس سلبا على إغلاقات القطاعات المدرجة والتي سجلت تذبذبا واضحا.

ومن المتوقع استمرار الحالة التي سارت عليها الحركة اليوم خلال التعاملات المتبقية من هذا الأسبوع حيث يفضل العديد من المتعاملين سواء الأفراد أو المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية الانتظار إلى ما بعد عطلة عيد الأضحى المبارك حيث يتضح مسار دفة السوق.

ومن خلال التعاملات كانت هناك شركات حظيت بارتفاعات مثل (كيبل تلفزيوني) و (دانة) و (مسالخ ك) و(زين) و (تجارة) خلافا للشركات التي كانت تحت وطأة الضغوطات منها على سبيل المثال (تنظيف) و (بحرية) و (المعدات) و (منازل) و(نابيسكو).

اما الشركات التي احتلت قائمة الأكثر تداولا فكانت كثيرة من ضمنها أسهم شركات (المعدات) و (بيتك) و (وطنية د ق) و(بيان) و (منازل).

وعموما شهدت مجريات حركة الأداء العام خلال ساعات الجلسة نشاطا على نحو 20 شركة شهدت ارتفاعا على عكس 47 شركة التي شهدت انخفاضات ضمن 117 شركات تمت المتاجرة بها.

وبالنظر إلى إجمالي حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) نجد أنها استحوذت على 5,6 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 2,5 مليون دينار تمت عبر 301 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 801,93 نقطة.

وكان لأخبار العديد من الشركات اثر واضح في اتخاذ قرارات المتعاملين في الدخول بأوامر الشراء او البيع جراء هذه التطورات منها ما افصحت عنه شركة (السور) بشأن هامش ربح المنتجات البترولية.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أقفل منخفضا 6,27 نقطة ليبلغ مستوى 5404,7 نقطة وليحقق قيمة نقدية بلغت نحو 4,9 مليون دينار من خلال تداول 48,030 مليون سهم تمت عبر 1497 صفقة نقدية.

اتحاد شركات الاستثمار يوقع اتفاقية تعاون مع «الموازي دوت كوم»

وقع اتحاد شركات الاستثمار اتفاقية تعاون مع شركة «الموازي دوت كوم» تهدف إلى تبادل المعلومات لشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال.

وقال أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة بالاتحاد فيصل صرخوه في تصريح صحافي امس الاثنين إن توقيت توقيع الاتفاقية جاء في مرحلة بالغة الأهمية لاسيما بعد أن أصبح تطبيق قواعد الحوكمة إلزاميا على الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت.

وأضاف صرخوه أن التطبيق الالزامي للحوكمة على الشركات المدرجة أو غير المدرجة الذي بدأ في الأول من يوليو الماضي يأتي في إطار ما تتطلبه هذه المرحلة من شفافية في عرض المعلومات والبيانات على مساهمي تلك الشركات وسهولة الحصول عليها.

وافاد بأن دور اتحاد شركات الاستثمار سيتمثل في تشجيع عملية البحث والوصول إلى معلومات الشركات المساهمة غير المدرجة والخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال.

وأوضح أن الاتحاد يساهم أيضا بنشر التقارير المتخصصة بتلك الشركات بالتعاون مع «الموازي دوت كوم» بما يعود بالنفع على المساهمين والمستثمرين ويؤدي إلى تحسين بيئة العمل وتعزيز الممارسات السليمة «وهذا ما تتطلبه المرحلة المقبلة».

وبين أن الاتفاقية تسلط الضوء أيضا على الشركات المساهمة غير المدرجة الخاضعة للهيئة عبر تزويد مساهمي تلك الشركات ومتخذي القرار بمعلومات ذات قيمة وفائدة لتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة المبنية على دراية واطلاع شامل.

من جهته قال المدير العام لشركة «الموازي دوت كوم» مهند الصانع في تصريح مماثل إن موقع «الموازي» يعد المصدر الوحيد والرئيسي الذي سيتم من خلاله الحصول على بيانات ومعلومات جميع الشركات المساهمة غير المدرجة سواء المنسحبة أو الملغى إدراجها من بورصة الكويت.

وأوضح الصانع أن تحقيق التعاون المشترك مع اتحاد شركات الاستثمار عبر هذه الاتفاقية يكرس يعزز الثقة لدى مساهمي تلك الشركات ويطور طرق الحصول على المعلومات المهمة والصحيحة التي يحتاجها مساهمو الشركات غير المدرجة وجميع الأطراف المعنية.

اتحاد شركات الاستثمار يوقع اتفاقية مع الموازي دوت كوم

سعر سلة خامات «أوبك» يرتفع إلى 45.75 دولاراً للبرميل

اعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» امس الاثنين ان سعر سلة خاماتها ارتفع الجمعة الماضية بواقع 47 سنتا ليستقر عند 45,75 دولار للبرميل مقابل 45,28 دولارا الخميس الماضي.

وجاء في نشرة وكالة انباء (اوبك) ان المعدل الشهري لسعر سلة خاماتها لشهر يوليو الماضي قد بلغ 42,68 دولار للبرميل اما شهر يونيو فبلغ 45,84 دولارا للبرميل الامر الذي يشير الى ان سعر السلة بلغ منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الاسبوع الماضي 42,84 دولارا للبرميل.

وذكرت النشرة ان المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 42,84 دولارا للبرميل.

وتضم سلة (اوبك) التي تعد مرجعا في مستوى سياسة الانتاج خام صحارى الجزائري والايراني الثقيل والبصارة العراقي وخام التصدير الكويتي وخام السدر الليبي وخام بوني النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي وخام مربان والخام القنزويلي وجيراسول الانغولي واوريينت الاكوادوري وميناس الاندونيسي.

وكان وزراء نفط (اوبك) اوصوا في ختام اجتماع وزاري في فيينا في الثاني من شهر يونيو الماضي الدول الاعضاء بضرورة متابعة تطورات سوق النفط بدقة خلال الاشهر القادمة مع عدم تحديد سقف انتاجي محدد ما يشير الى استمرار معدلات الانتاج وفق وتيرتها الحالية التي تبلغ اكثر من 32 مليون برميل يوميا والاتفاق على عقد اجتماع وزاري جديد في 30 نوفمبر المقبل.

مركز «البترول»: معهد الأبحاث العلمية لاعب أساسي في تطوير القطاع النفطي

أكد رئيس مشاريع مراقبة نوعية المياه في مركز أبحاث البترول الدكتور عبدالحميد الهاشم أن معهد الكويت للأبحاث العلمية أصبح لاعبا أساسيا في منظومة دعم وتطوير القطاع النفطي في دولة الكويت من خلال الدور الذي يؤديه مركز أبحاث البترول التابع له.

وقال الهاشم وهو باحث رئيسي في مركز أبحاث البترول ورئيس مشاريع مراقبة نوعية المياه في حقول شركة نفط الكويت في تصريح صحافي امس الاثنين إنه في إطار التعاون بين معهد الكويت للأبحاث العلمية وشركة نفط الكويت يتولى المعهد مسؤولية مراقبة نوعية المياه التي تحقن بالآبار لزيادة الإنتاج كما يتولى تحديد تراكيز غازات كبريتيد الهيدروجين المصاحبة مع إنتاج النفط.

وأوضح أن المعهد يؤدي هذا الدور ضمن مشروع الخدمات الفنية والمختبرية في مجال إنتاج النفط الذي يتعاون فيه المعهد مع نفط الكويت لافتا إلى أن المعهد يقدم خدمات بحثية وفنية ومختبرية واستشارية في مجال عمليات إنتاج النفط والغاز والمياه المصاحبة ومعالجتها لأغراض الحقن الفيضي والجيوكيمياء والتآكل.

وذكر أن المعهد يقوم أيضا بدراسة حالات الاعطاب في مراكز التجميع وشبكة الأنابيب التابعة للشركة وتقييم مواصفات المواد الكيماوية وزيوت التزييت وكل الأمور البيئية المتعلقة بهذه العمليات.

وبين أن الثقة التي أولتها شركة نفط الكويت للمعهد لم تكن وليدة اللحظة بل جاءت حصيلة خبرات تراكمت منذ سنوات ومن خلال توقيع عقود سابقة وإجراء مشاريع مشتركة في مجال البحث العلمي وتطوير القدرات العلمية والتقنية له ورفع كفاءة الأبار المنتجة في السنوات القادمة مما سيعود بالفائدة الاقتصادية على شركة نفط الكويت خصوصا والكويت عموما.

وشدد على أن المعهد تولى تحضير الخطة الاستراتيجية الثامنة والخطة المستقبلية حتى عام 2030 ووضع برامج خاصة وأهدافا مباشرة لخدمة وفائدة الصناعة النفطية في البلاد.

وقال الهاشم إن برامج الخطة الاستراتيجية الثامنة لمركز أبحاث البترول وضعت بتوجيه وعمل مشترك مع مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها وبالأخص شركتي نفط الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية. وأفاد بأن نتائج الأبحاث والدراسات الفنية والمختبرية التي تنفذ في إطار هذا التعاون ستساعد في تحسين إدارة المكامن النفطية وزيادة إنتاجها من النفط الخام والغاز الحر والغاز المصاحب مؤكدا أهمية هذا القطاع الحيوي والذي يمثل الثروة الرئيسية لدولة الكويت.

وشدد على أن المعهد تولى تحضير الخطة الاستراتيجية الثامنة والخطة المستقبلية حتى عام 2030 ووضع برامج خاصة وأهدافا مباشرة لخدمة وفائدة الصناعة النفطية في البلاد.

وقال الهاشم إن برامج الخطة الاستراتيجية الثامنة لمركز أبحاث البترول وضعت بتوجيه وعمل مشترك مع مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها وبالأخص شركتي نفط الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية. وأفاد بأن نتائج الأبحاث والدراسات الفنية والمختبرية التي تنفذ في إطار هذا التعاون ستساعد في تحسين إدارة المكامن النفطية وزيادة إنتاجها من النفط الخام والغاز الحر والغاز المصاحب له ورفع كفاءة الأبار المنتجة في السنوات القادمة مما سيعود بالفائدة الاقتصادية على شركة نفط الكويت خصوصا والكويت عموما.

يذكر ان مركز أبحاث البترول هو جهة تابعة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية الذي تأسس في عام 1967 من قبل شركة الزيت العربية اليابانية المحدودة وذلك بموجب اتفاقية امتياز التنقيب عن النفط مع حكومة دولة الكويت وذلك لإجراء البحوث العلمية التطبيقية في ثلاثة مجالات هي البترول والزراعة الصحراوية والأحياء البحرية.

وأعيد تنظيم المعهد بموجب مرسوم أميري صدر في 7 مايو عام 1973 والذي بموجبه أصبح المعهد تابعا لمجلس الوزراء وتحت إشراف مجلس الأمناء برئاسة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

مركز «البترول»